

Distr.: General
26 March 2013
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



أستراليا وتوغو ورواندا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في سيراليون، ولا سيما القراران ٢٠٠٥ (٢٠١١) و ٢٠٦٥ (٢٠١٢) وبيان رئيسه المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،

وإذ يرحب بالتقرير العاشر للأمين العام المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/118)، ويحيط علماً بما ورد فيه من توصيات،

وإذ يرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته سيراليون، حكومةً وشعباً، صوب تحقيق السلام والاستقرار ووضع الأساس للتنمية الطويلة الأجل في سيراليون،

وإذ يثني على سيراليون لإجرائها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية وإكمالها بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وإذ يعترف بوجه خاص بالدور الهام الذي اضطلعت به المؤسسات الانتخابية والأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني في سيراليون والشركاء الدوليين والمراقبون المحليون والدوليون، وإذ يهنئ شعب سيراليون على إقباله الكثيف على الانتخابات، الأمر الذي أقام الدليل على تشبُّه القوي بالديمقراطية،

وإذ يرحب بأهمية الدور الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الثنائيون والدوليون في دعم سيراليون للتخصير للانتخابات، وإذ يهنئ على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لتحسين قدرة وفعالية المؤسسات الوطنية في مجالات الديمقراطية والانتخابات والأمن، وتعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وتعزيز ثقافة نبذ العنف، وضمان



الرجاء إعادة استعمال الورق

260313 260313 13-27111 (A)



المشاركة الآمنة والكاملة وعلى قدم المساواة لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما المرأة، في العملية الانتخابية،

وإذ يرحب بما تحرزته الحكومة من تقدم مطرد في تنفيذ برنامج التغيير، ولا سيما الخطوات المتخذة لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين مشاركة الشباب، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة والتمتع بحقوق الإنسان، وتعزيز إدارة الحكومة للصناعات الاستخراجية، **وإذ يثني** على المساهمات القيّمة التي يقدمها المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي لتحقيق أولويات بناء السلام والتنمية في سيراليون، ولا سيما من خلال تكامل الرؤية المشتركة للأمم المتحدة والرؤية المشتركة الانتقالية،

وإذ يرحب بالجهود المبذولة لتطوير برنامج سيراليون لتحقيق الرخاء، بسبل تشمل إجراء تقييم للهشاشة في إطار الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، **وإذ يشدد** على ضرورة الحفاظ على الصلة بين السلام والأمن والتنمية في التخطيط للمستقبل من أجل ضمان استمرار ما أحرز من تقدم حتى الآن، **وإذ يشدد كذلك** على أهمية مواصلة الدعم المتكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والدوليين لبرنامج تحقيق الرخاء بما يكفل تقديم الدعم الدولي بشكل منسق وفعال،

وإذ يكرر الإعراب عن دعمه القوي للمحكمة الخاصة لسيراليون وتقديره لعملها، **وإذ يرحب** بانتهاء جلسات الاستماع في قضية استئناف الحكم الصادر في حق تشارلز تيلور، **وإذ يطلب** إلى المحكمة بذل قصارى جهدها لإنهاء أعمالها المتبقية بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، **وإذ يدرك** الإعانة المالية الخاصة المقدمة، في إطار إجراء استثنائي، من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى المحكمة للفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، **وإذ يهيب** بالدول الأعضاء أن تبرع بسخاء للمحكمة ولتنفيذ اتفاق المحكمة الخاصة لسيراليون المعنية بالنظر في القضايا المتبقية،

وإذ يرحب بالدور الذي يقوم به كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في دعم أهداف بناء السلام والتنمية في سيراليون، **وإذ يشجع** هذه المنظمات وغيرها من المنظمات الإقليمية على مواصلة حوارها بهدف توطيد السلام والأمن في المنطقة،

وإذ يدرك التحديات المستمرة التي يطرحها الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، **وإذ يؤكد** ضرورة استمرار الدعم الوطني والدولي لوحددة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أجل كفالة استمراريتها،

وإذ يرحب بدور كل من تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم جهود بناء السلام في سيراليون،

١ - يقرر أن يمدد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون؛

٢ - يقرر أن يُسحب المكتب المتكامل سحباً تاماً بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، انسحاباً مع وجهة نظر حكومة سيراليون، وبالنظر إلى الأوضاع القائمة على أرض الميدان في أعقاب نجاح الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٢، وتمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2013/118)؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على التطورات الجارية في الميدان، وأن يقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تقريراً يتضمن معلومات مستكملة عن أعمال إنهاء ولاية المكتب المتكامل ونقل المسؤوليات إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة؛

٤ - يشجع المكتب المتكامل وحكومة سيراليون والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على تشكيل فريق توجيهي للمرحلة الانتقالية يقوم بمشد الدعم من المجتمع الدولي لسيراليون، ولا سيما فيما يتعلق بنقل أي مهام متبقية من المهام التي يتولاها حالياً المكتب المتكامل مما قد يكون ضرورياً نقله بعد انسحاب البعثة، ويطلب إلى الممثل التنفيذي للأمين العام أن يعد الصيغة النهائية لخطة انتقالية في موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن أعمال التخطيط هذه في تقريره القادم؛

٥ - يشجع حكومة سيراليون على الدخول في مناقشات بشأن طبيعة دور الأمم المتحدة وأنشطتها ونطاق هذا الدور في مرحلة ما بعد انسحاب المكتب المتكامل، بالتنسيق مع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين ولجنة بناء السلام، وغير هؤلاء من الجهات المعنية؛

٦ - يطلب إلى المكتب المتكامل أن يركز أنشطته المتبقية خلال هذه الفترة من ولايته على تيسير الحوار السياسي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومة، ولا سيما فيما يتصل بمراجعة الدستور، ودعم القطاع الأمني، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان ومدّها بمقومات الاستمرار على الأمد الطويل؛

٧ - يشجع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكّلة له على تكثيف الأنشطة وأعمال التخطيط خلال المرحلة الانتقالية للمكتب المتكامل وبعد تصفية

المكتب، وأخذ هذه الأنشطة بعين الاعتبار عند التخطيط لإطار جديد للمساعدة الإنمائية تابع للأمم المتحدة، ويحث الأمين العام على كفالة انتقال سلس إلى نموذج جديد لفريق إدارة يضم المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في أثناء انسحاب المكتب المتكامل؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يعين مستشاراً في شؤون السلام والتنمية يتولى دعم المنسق المقيم، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يتيح مساعيه الحميدة دعماً لحكومة سيراليون ومنسق الأمم المتحدة المقيم المقبل، حسب الاقتضاء؛

٩ - يرحب بالمراجعة المقرر إجراؤها لدستور عام ١٩٩١، والتي ستشمل، في جملة أمور، بحث السبل الكفيلة بتعزيز الوثام الوطني، ويدعو جميع الأطراف إلى المشاركة في عملية مراجعة الدستور بطريقة منفتحة وشفافة وبناءة للمساهمة في إقامة نظام حكم أكثر انفتاحاً؛

١٠ - يهيب بالمؤسسات الانتخابية في سيراليون، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، أن تواصل تهيئة بيئة مواتية للإدماج السياسي على مدى السنوات القادمة بينما تستعد سيراليون لإجراء الانتخابات المحلية المقبلة والانتخابات الوطنية التي تليها، وذلك بضمان سير الأعمال التحضيرية للانتخابات وإجرائها بصورة سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية، وذلك بمضاعفة جهود تثقيف الناخبين وتزويدهم بالمعلومات، والتشجيع على أسلوب الحوار لتسوية النزاعات، وبث روح التسامح السياسي ونبذ العنف؛

١١ - يحث على اعتماد مشروع قانون المساواة بين الجنسين، بما في ذلك النظر في إدخال التعديلات اللازمة لتعزيز حقوق المرأة، وزيادة مشاركتها في العملية السياسية، بما في ذلك من خلال مشاركة المرأة مشاركة كاملة، ناهية كانت أو مرشحة؛

١٢ - يشجع حكومة سيراليون على مواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وخطة العمل الوطنية لسيراليون للتصدي للعنف الجنساني، ويشجع كذلك الحكومة على مواصلة بذل جهودها لتحسين عمالة الشباب وتمكين الشباب والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية؛

١٣ - يرحب بالعمل الجيد الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، ويؤكد أهمية حياد اللجنة واستقلالها، ويشجع الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لاضطلاع اللجنة بوظائفها واستمرارها على الأمد الطويل؛

١٤ - بحث اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام على ضمان الامتثال التام للمدونة الحالية لممارسات ووسائل الإعلام، ويشجع على إعداد مدونة منقحة لممارسات ووسائل الإعلام بهدف تعزيز العمليات الديمقراطية في سيراليون؛

١٥ - يهيب بحكومة سيراليون أن تكفل استمرار أجهزتها الأمنية، وبخاصة شرطة سيراليون، في التصدي بصورة محايدة ومتناسبة وفعالة للتهديدات الأمنية، وأن تظل ملتزمة باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الواجب التطبيق، ويرحب بأعمال لجنة مكافحة الفساد، ويحث الحكومة على تسريع جهودها الرامية إلى إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة؛

١٦ - يهيب بحكومة سيراليون أن تواصل تعزيز فعالية وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك عن طريق معالجة الشواغل المتعلقة بمقومات استمرارها، وتقوية التنسيق مع بلدان المنطقة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛

١٧ - يؤكد من جديد الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الصناعات الاستخراجية في التنمية الاقتصادية لسيراليون، ويشجع حكومة سيراليون والشركاء الدوليين على تعزيز حماية حقوق العمال وزيادة القدرات الوطنية اللازمة لتنظيم هذه الصناعات والإشراف عليها وتحصيل الإيرادات المتأتية منها بطرق تتسم بالشفافية، وكذلك على معالجة المسائل المتعلقة بملكية الأراضي بغية وضع ترتيبات تعود بالنفع على كل من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، ويهيب بالحكومة أن تتصدى للفساد؛

١٨ - يشدد على أن حكومة سيراليون تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام في البلد وتحقيق نميته في الأجل الطويل، ويحث السلطات الوطنية على مواصلة تنفيذ الأنشطة الجارية في إطار الأولويات الاستراتيجية لبرنامج التغيير ووضع الصيغة النهائية لبرنامج تحقيق الرخاء وبدء تنفيذه؛

١٩ - يدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعمهم المالي والتقني لسيراليون أثناء وبعد سحب البعثة وفقا لبرنامج التغيير وبرنامج تحقيق الرخاء الذي يليه، بسبل تشمل تعزيز بناء قدرات المؤسسات الوطنية السياسية والأمنية والمعنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد والمساءلة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، وتوطيد حماية حقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى النهوض بتمكين الشباب، ومضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات؛

٢٠ - **يطلب** إلى لجنة بناء السلام مواصلة تقديم الدعم لحكومة سيراليون، والعمل مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما من خلال بذل الجهود لحشد الموارد لبرنامج تحقيق الرخاء، وهو وإذ يشير إلى طلبه في القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢) بأن تقوم اللجنة باستعراض مشاركتها في الأنشطة المضطلع بها في سيراليون بعد أن أجريت الانتخابات بنجاح وانسجاما مع تخفيض حجم البعثة، **يطلب** إلى اللجنة أن تستعرض عملها بغية تخفيض الدور الذي تضطلع به؛

٢١ - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.